وباكستان فما رأيت فى الشوارع فى هذه البلاد كلها ربع عدد السيارت فى شوارع مصر.. بل إننا نسمع فى مصر ما يزيد على مائة وخمسين ألف سيارة من طراز غالى الثمن، فلا يقل ثمن الواحدة منها عن مائة ألف جنيه وربما مائة وخمسين ألفا. وهذا رقم غير مبالغ فيه، فالواقع هو أن عدد أصحاب الأموال العريضة قد تزايد جدا خلال السنوات العشر الأخيرة، لأن مسألة الانفتاح والاستيراد بدون طلب عملة أجنبية من الدولة فتحت أبوابا هائلة للكسب الحرام أمام ألوف الناس، فإذا أضفنا إلى ذلك أولئك الذين يكسبون مبالغ طائلة من المقاولات والمبانى وتجارة الأرض وجدنا أنفسنا أمام دنيا هائلة ومخيفة من الكسب غير الحلال، ومن الواضح أن أجهزة الحكومة عاجزة عن السيطرة على الموقف فى أى مجال، فهناك ناس يعتدون على أرض الدولة ويستولون على قطع منها ويجدون الوسائل لوضع اليد عليها ولديهم كذلك وسائل لتحويلها إلى أملاك لهم، لأنهم يتعملون فى ذلك مع موظفين مستعدين لقبول الرشوة، والحقيقة أننا لا ندرى كيف يتمكن أولئك الناس من وضع اليد على هذه الأرض، ثم تقسيمها وبيعها للناس أو البناء عليها، وبعد أن يتم كل شىء يصحو رجال الدولة وهم فى هذه الحالة لا يجتهدون فى استرداد أرض الدولة بل هم يبحثون عن وسائل لتمليك واضعى اليد، وهذا أغرب شىء سمعت به، وأنا لا أفهم إطلاقا كيف يكون عمل الدولة هو تحليل الحرام ومعاونة السارق على أن تصبح سرقته مالا حلالا، وقد سمعت حكاية رجل أخذ أربعة أمتار من أرض الشارع وضمها إلى أرضه وبنى عليها. والناس يقولون إنه فعل ذلك والدولة نائمة، والحقيقة أن الدولة لا تنام قط على مثل هذه الأمور، بل تتناوم، لأن الناس لا يكفون عن الشكوى ولفت نظرها ولكنها لا تفتح عينيها إلا بعد فوات الأوان أى بعد أن يكون السارق قد بنى وأعلى البناء وباع للناس الشقق وأصبحنا أمام عشرين أسرة على ا لأقل وهم يقولون لك إنك لا تستطيع فى هذه الحالة أن تلقى الناس فى الطريق، وأنا شخصيا أرى أننا نستطيع بل لابد أن نفعل ذلك، وإلا فأين القانون؟